العربي الجديد
ملحق شهري
الأحد 29 سبتمبر/أيلول 2024 م 26 ربيع الاول 1446 هـ ■ العدد 110 السنة الحادية عشرة
Sunday 29 September 2024

فلسطين

رصد
مراجعة تقييمية في الذكرى السنوية الأولى لعملية السابع من أكتوبر الماضي
3.2

تحليل
عدوان الاحتلال الإسرائيلي المستمر على مدن الضفة الغربية وبلداتها ومخيماتها
5.4

قراءة
هل تشهد بنية الاحتلال الاجتماعية والسياسية تغيراً جذرياً وتناقضات داخلية عميقة؟
7.6

مياه الأمطار تغمر خيام النازحين في بداية موسم الشتاء الثاني في ظل عدوان الاحتلال (محمود بسام/الأناضول)

عام على طوفان الأقصى وحرب غزة

ماجد عزام

بعد عام على عملية طوفان الأقصى، وردّ إسرائيل بحرب مجنونة، أوقعت نكبة جديدة بغزة وأهلها، ثمة ملاحظات أساسية لا بد منها، خاصة أن نظرة إلى الوراء قد تمكن أكثر من استيعاب المعطيات، واستخلاص العبر تجاه الطوفان والحرب على حد سواء. بداية، لا يمكن إنكار التخطيط الجيد، وعامل المفاجأة في تنفيذ العملية، ما أدى إلى انهيار كامل بالدفاعات الإسرائيلية، وجيش الاحتلال بأذرعه المختلفة ولساعات عدة، ست على الأقل، مع الإشارة إلى غطرسة المنظومة العسكرية الأمنية واستعلائها كلها، وعدم التعاطي بجدية مع الإنذارات، والاستعدادات أمام أعينها في غزة، بل تعاملت باستخفاف، بل وعنصرية تجاه العرب وقدرتهم على التحدي والمواجهة، في استنساخ أو تحديث لما جرى من المنظومة نفسها في حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973. بنظرة إلى الوراء، ما كان يجب مهاجمة الأهداف المدنية، وفق القوانين والمواثيق الدولية، ولا أسر مدنيين، أطفال ونساء ومسنين، علماً أن حق المقاومة مكفول للشعب الفلسطيني، حسب المواثيق نفسها. لكن استخدمت إسرائيل، كما كان يعرف أي متابع جدي ودؤوب، الحد الأقصى من القوة الغاشمة، وأوقعت نكبة حقيقية بالفلسطينيين عامة، وقطاع غزة خاصة، وارتكبت جرائم حرب وإبادة جماعية، وفق التوصيفات القانونية الدارجة في أدبيات وخطابات المحافل القضائية الدولية، محكمتي العدل والجنائية. هنا لا يمكن تجاهل استمرار المقاومة العنيدة، ولو عبر اعتماد حرب عصابات بمجموعات صغيرة متفرقة، الأمر غير الغريب على روح الشعب الفلسطيني النضالية، والاستعداد المسبق لـ17 سنة على الأقل. رغم الخسائر الهائلة في صفوف المدنيين، وعدم أخذ حمايتهم بعين الاعتبار، من قبل المقاومة وقيادتها، وهو أمر ما كان يجب أن يحدث أبداً، بأي حال من الأحوال، وتحت أي ظرف. بالسياق ذاته، ثمة تحايل في تحديد أهداف الحرب من قبل الاحتلال، حيث لا إعلان صريحا ورسميا عن تدمير قطاع غزة، وإيقاع نكبة موصوفة به، وإعادته سنوات بل عقودا إلى الوراء، وجعله غير قابل للحياة، عبر جريمة أو جرائم حرب موصوفة، مع آلاف الشهداء والمصابين، وملايين النازحين، وتدمير ثلاثة أرباع القطاع، واقتطاع 26% من مساحتها على الأقل. عموما، واضح للأسف، وبعد عام كامل، أن لا تصور فلسطينيا لليوم التالي، ولا تريد حماس الاقتناع أنها لا تستطيع الحكم، حتى مع الفهم أن لا حكم وإدارة لغزة من دونها، وبعيداً عنها، كما لا يريد محمود عباس أن يفهم أنه بات، نظرياً، خارج التاريخ، وعليه المغادرة بأقل الخسائر شخصياً ووطنياً.

في الأخير، وباختصار وتركيز، ما حدث كبير جداً، مع التضحيات الهائلة، وتدمير غزة، كما لم تعد حماس بوضع يسمح لها بالقيادة، لكن من دون القبول بإزاحتها من المشهد الفلسطيني. بالمقابل يجب علينا استغلال عزلة إسرائيل، وحكومتها اليمينية المتطرفة، وأزماتها البنيوية العميقة، لكنها لا تزال بعيدة عن الانهيار، أقله بالمدى المنظور، خاصة مع تقبل الرواية

> واضح للأسف، وبعد عام كامل، أن لا تصور فلسطينياً لليوم التالي

والمظلومية الفلسطينية، كما رأينا في الأمم المتحدة، وساحات الجامعات، والرأي العام العالمي. لكن لا يمكن تجيير التضحيات والإنجازات وتسييلها سياسياً، وحتى استراتيجياً لصالحنا من دون إنهاء الانقسام، وتقديم التنازلات المتبادلة، التي كانت ولا تزال مطلوبة، في ظل الاقتناع باستحالة العودة إلى ما قبل السابع من أكتوبر، مع ضرورة السعي الوطني الجاد لإنهاء الحرب، بكل الوسائل والتضحيات، السياسية والحزبية اللازمة.

العربي الجديد

قراءة تقييمية أولية قابلة للتغيير والتغير

عام على طوفان الأقصى

يحدفعنا تقييم «طوفان الأقصى» الأولي إلى دراسة البيئة الاستراتيجية التي انطلق قرار الطوفان من رحمها، والعملية العسكرية التي مثلت شرارتها الأولى، والتداعيات التي رافقت العملية فلسطينياً وإسرائيلياً وإقليمياً ودولياً

حسام الدجني

أيام قليلة وتحل الذكرى السنوية الأولى لـ«طوفان الأقصى»، ما يطرح تساؤلاً بشأن تقييمه الأولي، القابل للتغير والتغيير كون الحرب ما زالت قائمة، والمشهد لم ينته بعد، والمعلومات الدقيقة لم تتوفر للخبراء والمتابعين، لصعوبة الحديث مع صاحب قرار الطوفان خلال الحرب. يدفعنا تقييم «طوفان الأقصى» الأولي إلى دراسة البيئة الاستراتيجية التي انطلق قرار الطوفان من رحمها، والعملية العسكرية التي مثلت شرارتها الأولى، والتداعيات التي رافقت العملية فلسطينياً وإسرائيلياً، وإقليمياً ودولياً.

أولاً: تحليل البيئة الاستراتيجية ما قبل طوفان الأقصى

يمكن تحليل البيئة الاستراتيجية ما قبل «طوفان الأقصى» ضمن ثلاثة مسارات، هي:

1- المسار الفلسطيني: منذ فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في انتخابات 2006 التشريعية، سعت بعض الدول الغربية، وإسرائيل، إلى فرض شروط على حركة حماس مقابل اعتراف دولي بالانتخابات، عرفت بشروط الرباعية الدولية، تتمثل في: الاعتراف بدولة إسرائيل، الالتزام بالاتفاقيات الموقعة، نبذ العنف. رفضت حركة حماس شروط الرباعية، وانقسم الوطن ما بين قطاع غزة، الذي تسيطر عليه حركة حماس، التي قادت قبل الانقسام الحكومة الفلسطينية، وبين سيطرة حركة فتح على الضفة الغربية، بعد ذلك فرض الاحتلال على قطاع غزة حصاراً مشدداً، منذ منتصف يونيو/ حزيران 2007، أثر على كافة مكونات الحياة في القطاع، كما شهد قطاع غزة أكثر من عدوان واسع، سقط خلالها الاف الشهداء والجرحى، كما ازدادت معدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي؛ أيضا عانى سكان قطاع غزة، نتيجة الحصار وإغلاق المعابر، من ويلات الفقر والمرض خلال السنوات الممتدة من 2007 – 2023.

إضافة لما سبق كله، لم تكن الضفة الغربية، والقدس، بعيدة عن إجرام دولة الاحتلال وممارسات مليشيات مستوطنيه، لا سيما في العام الأخير، منذ تأليف حكومة بنيامين نتنياهو الائتلافية، التي تشكلت على أساس حسم الصراع مع الفلسطينيين، وتضم من تيار الصهيونية الدينية بتسلئيل سموتريتش، صاحب نظرية الحسم وضم الضفة الغربية، وإيتمار بن غفير وغيرهما. إذ شهدت مدينة القدس العديد من الاعتداءات ومحاولات التهويد، وجلبت بعض التيارات الدينية الصهيونية البقرات الحمر لتنفيذ طقوس توراتية، ولتطهير الصحن المقدس من دنس المسلمين والمسيحيين على حد سواء، والبدء بخطوات بناء الهيكل المزعوم، وفقا لادعاءات هذه التيارات.

كما عانى الأسرى في السجون الصهيونية، خصوصا بعد تولي بن غفير مقاليد وزارة الأمن القومي، والمسؤولية المباشرة عن الشرطة ومصلحة السجون، إذ تعرض اسرانا الأبطال لانتهاكات عديدة وسط صمت دولي مطبق للأسف.

بناء عليه، يمكن قراءة المشهد الفلسطيني، باعتباره مدخلا من مدخلات صناعة قرار طوفان الأقصى، من زاويتين، هما:

الزاوية الأولى: تعتبر من بين أهم مبررات اتخاذ قرار «طوفان الأقصى»، والتي تنطلق من أنه خطوة اضطرارية لخلط أوراق مخططات حكومة الاحتلال، حسم الصراع، ورد طبيعي على سلوك الاحتلال ما قبل الطوفان، سواء المتمثل بانسداد الأفق السياسي، أو بالحصار الصهيوني لقطاع غزة وتداعياته، أو سلوك الاحتلال بحق الأسرى والمسرى والضفة المحتلة، في بيئة إقليمية ودولية تشهد مزيدا من اتفاقيات التطبيع، والتنكر للحقوق الفلسطينية، والكشف عن مخططات تمنح إسرائيل مكانة جيوسياسية في إقليم الشرق الأوسط، مثل ما أعلنه جو بايدن في قمة العشرين، المتمثل في إعلانه عن الممر الكبير، الذي يتطلب تشييد خط سكة حديدية تربط الهند والشباب والخريجين. فوفقاً لما سبق يعارض بعضهم «طوفان الأقصى»، انطلاقاً من عدم قدرة قطاع غزة على مواجهة تداعياته.

بكل الأحوال يبقى السؤال عن أسباب لقطاع غزة ما قبل طوفان الأقصى، إذ وصل معدل الفقر في قطاع غزة، نتيجة الحصار الصهيوني، حسب إحصاءات البنك الدولي إلى نحو 64%، كما بلغ معدل انعدام الأمن الغذائي في القطاع قرابة 68%، ووصلت نسبة البطالة إلى 46%، أغلب العاطلين من العمل من الشباب والخريجين. فوفقاً لما سبق يعارض بعضهم «طوفان الأقصى»، انطلاقاً من عدم قدرة قطاع غزة على مواجهة تداعياته.

بكل الأحوال يبقى السؤال عن أسباب ترجيح الزاوية الأولى على الثانية في سياق تحليل البيئة الاستراتيجية لقطاع غزة مقروكاً للبحث والتقييم لاحقاً، بعد انتهاء الحرب والاستماع إلى صناع القرار بشأن المعطيات التي رافقت صناعة القرار.

2. المسار الإسرائيلي

ازدادت الفاشية والتوحش والإجرام ضد الفلسطينيين في كافة أماكن وجودهم بعد تأليف حكومة نتنياهو الأخيرة، فكما ذكرنا بالمسار الفلسطيني حول شكل هذا الإجرام، وطبيعة المخططات التهويدية، وسط دعم لامحدود من دول الغرب الأطلسي، وعجز أممي عن تنفيذ مقررات الأمم المتحدة، وقرارات المحاكم الدولية بشأن إسرائيل. وفقا لرأي الكاتب، استند صانعو القرار في المقاومة الفلسطينية إلى هذا المسار ليخلصوا إلى ضرورة توجيه ضربة مباغتة لإسرائيل، تكبح جماحها وتفند مخططاتها. أيضاً، لا بد عند تحليل البيئة الاستراتيجية للمشهد الإسرائيلي ما قبل طوفان الأقصى من الوقوف عند الأزمة السياسية والاجتماعية التي رافقت خطة الإصلاح القضائي والحراك الشعبي ما بين مؤيديه ومعارضيه، الذي وصل في بعض فصوله إلى حالة الصدام. هنا يعتقد الكاتب أنه كان من الأفضل لو تريث صناع قرار «طوفان الأقصى»، بل والأفضل لو ذهبوا نحو سيناريو وقف أعمال المقاومة كافة في الأراضي الفلسطينية، ومنح الفرصة لتزايد حدة الانقسامات والصراعات الداخلية في المجتمع الإسرائيلي.

بناء عليه ووفقاً لتحليل البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية تحليلا أوليا استنادا إلى المعطيات المتاحة اليوم، كان من الأفضل عدم تنفيذ «طوفان الأقصى» في ظل حالة اللااستقرار داخل المجتمع الإسرائيلي. هنا لا بد من التأكيد على أن هذا تقييم أولي، إذ إن التقييم الموضوعي مؤجل لما بعد انتهاء المعركة والاستماع لما استند إليه متخذو قرار الطوفان.

3. المسار الإقليمي والدولي

تراجعت مكانة القضية الفلسطينية قبل «طوفان الأقصى» تراجعاً لافتاً إقليمياً ودولياً، وبدأت عجلة التطبيع (السلام الإبراهيمي) بالدوران، استناداً إلى قاعدة السلام مقابل السلام، وليس الأرض مقابل السلام، وانشغل العالم بملفات أكثر أهمية من الملف الفلسطيني، مثل: الحرب الروسية الأوكرانية، سوق الطاقة، نفوذ الصين، الصراع المذهبي، والحرب على الإرهاب... إلخ.

هنا نلحظ أن البيئة الاستراتيجية الإقليمية والدولية داعمة لاتخاذ قرار «طوفان الأقصى» وتدعم صحة القرار، وهو ما تعزز بعد مرور عام على الطوفان، في ظل بعض المؤشرات الإيجابية التي تؤكد على نجاح «طوفان الأقصى» على المستوى الإقليمي والدولي، حيث أعاد للقضية الفلسطينية مكانتها وزخمها، وفي إطار حرب الرواية والسردية تفوقت السردية الفلسطينية على سردية إسرائيل، وهو ما انعكس على المزاج العام الغربي انعكاسا لافتا، لا سيما في الولايات المتحدة بين شريحة الشباب، فعلى الرغم من المجازر وجرائم الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، إلا أن تلك الجرائم قد انقلبت على رأس إسرائيل وصورتها امام الرأي العام العالمي، وفي المحاكم الدولية، وكبر حجم الإدانات والمقاطعة الاقتصادية التي باتت تهدد مصالح إسرائيل.

ثانياً: عملية السابع من أكتوبر (طوفان الأقصى)

في تمام الساعة السادسة وخمس وأربعين دقيقة من صباح يوم السبت الموافق في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، دوت صافرات الإنذار في مدن دولة الاحتلال، ومع بزوغ الشمس بدأت تتكشف الأسباب، عملية طوفان الأقصى النوعية والأكبر في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من حيث التخطيط، والعمل الاستخباراتي، واختيار التوقيت، والنتائج. أسفرت العملية عن مقتل أكثر من ألف إسرائيلي، فضلاً عن عشرات الأسرى. كما كانت لها نتائج أكثر عمقا وأهمية تتمثل في:

1. تمكنت عملية طوفان الأقصى من كي وعي الجمهور الإسرائيلي بشأن صورة جيشه، ما يعني أن ميزان الردع الذي بنته إسرائيل لعقود من الزمن قد انهار، وأن الجيش الذي لا يقهر قد قهر، وأن الأسطورة قد سقطت، وأن الجيش الذي يحمي ولا يحمى قد عجز عن حماية مستوطنيه، وأن الجيش الأخلاقي قد ارتكب أبشع الجرائم بحق المدنيين، وأن الجيش الذي لا يرحم قد رحم، وأن الجيش الذي لا يهزم قد هزم، وأن الجيش الذي لا يقبل الأسرى قد أسر العشرات، وأن الجيش الذي لا يقبل الخسائر قد خسر المئات، وأن الجيش الذي لا يقبل الفشل قد فشل في تحقيق أهدافه المعلنة، وأن الجيش الذي لا يقبل الهزيمة قد هزم، وأن الجيش الذي لا يقبل الاستسلام قد استسلم، وأن الجيش الذي لا يقبل الانكسار قد انكسر، وأن الجيش الذي لا يقبل الانهيار قد انهار، وأن الجيش الذي لا يقبل الوقف قد وقف، وأن الجيش الذي لا يقبل الانسحاب قد انسحب، وأن الجيش الذي لا يقبل الخروج قد خرج، وأن الجيش الذي لا يقبل الرحيل قد رحل، وأن الجيش الذي لا يقبل الموت قد مات، وأن الجيش الذي لا يقبل الدفن قد دفن، وأن الجيش الذي لا يقبل الحياة قد حياة.

> تمكنت عملية «طوفان الأقصى» من كي وعي الجمهور الإسرائيلي بشأن صورة جيشه

2. نجح طوفان الأقصى في كسر هيبة دولة الاحتلال الإسرائيلي وأسطورته الأمنية أمام دول وشعوب المنطقة.

3. أفشل طوفان الأقصى مخططات ومشاريع دولية عديدة كادت تمنح إسرائيل مكانة في الشرق الأوسط وقوة سياسية واقتصادية.

4. رفعت روح الشعب الفلسطيني المعنوية، وأحيت واقعية فكرة التحرر الوطني والانعتاق من الاحتلال.

ثالثاً: تداعيات طوفان الأقصى داخلياً وخارجياً

تتمثل أخطر تداعيات طوفان الأقصى فلسطينياً في ما قامت به دولة الاحتلال من إبادة جماعية، أسفرت حتى الآن عن استشهاد أكثر من أربعين ألف فلسطيني، وتدمير معظم البنى التحتية، مستشفيات ومساجد ومدارس وكنائس وطرق ومنازل، ونزوح قسري جماعي لأكثر من مرة، وسط حصار خانق وتجويع وتعطيش، فضلا عن تقسيم القطاع ما بين شمال وجنوب.

لا يزال شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة يعاني من هذه التداعيات المؤلمة؛ لكن، ورغم ألم الفراق والخوف والمرض والجوع والواقع المؤلم لشعبنا ولكل المؤمنين بقيم الإنسانية وعدالة القانون الدولي الإنساني، فإن تداعيات جريمة/ إرهاب الدولة الإسرائيلية على صورة إسرائيل ومكانتها الدولية سيكون لها ما بعدها، والأهم هنا، بعد مرور عام كامل على طوفان الأقصى وحرب الإبادة الصهيونية على شعبنا، اشتعال جبهات داخلية وخارجية ضد إسرائيل ومصالح حلفائها، وهذه مسألة مهمة في توحيد جهود الأمة في مواجهة الكيان الغاصب. كما أن من تداعياته الدولية حجم التضامن الدولي والشعبي الرافض لجرائم إسرائيل والمطالب بمنح الفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

بناء عليه، فإن المطلوب وطنياً اليوم هو:

1. التركيز على المشهد الإنساني ضمن حرب رواية وسردية قادرة على هزيمة الرواية والسردية الصهيونية لدى الرأي العام العالمي، وبناء رأي عام ضاغط لتنفيذ مبادئ بايدن (2024/6/2)، ومخرجات قرار مجلس الأمن (رقم 2735).

2. التوافق الوطني الفلسطيني الداخلي على ترتيبات اليوم التالي للحرب، ليكون يوماً فلسطينياً بامتياز.

3. عقد الإطار القيادي المؤقت لتنفيذ مخرجات اتفاق بكين، والتوافق على استراتيجية وطنية لدفع سيناريو المقاربة السياسية على أساس حل الدولتين باعتباره مدخلاً رئيساً لتوظيف طوفان الأقصى سياسياً.

4. منح الأولوية داخلياً وخارجياً لتعزيز صمود الفلسطينيين داخل قطاع غزة بكافة الوسائل والسبل.

إن الألم الذي صنعته الآلة الحربية الصهيونية الإجرامية بحق شعبنا في قطاع غزة بعد السابع من أكتوبر، متخذة من طوفان الأقصى مبرراً وذريعة لها، هو امتداد لآلام الفلسطيني ذاته السابق للعملية، الذي ضرب ويضرب كل الفلسطينيين منذ احتلال إسرائيل لفلسطين في مايو/ أيار 1948، فمنذ النكبة حتى طوفان الأقصى لم تتوقف الجرائم الصهيونية بحق شعبنا ومقدساته.

معظم ضحايا عدوان الاحتلال الإسرائيلي من الأطفال (أشرف عمرة/الأناضول)

تظاهرة داعمة للفلسطينيين في ليون في فرنسا، 2024/9/21 (السا بيبك/ فرانس برس)

العمليات العسكرية الإسرائيلية الحالية

التطهير العرقي المقصود والممنهج

تدعو «خطة الجنرالات» إلى إفراغ شمال قطاع غزة، من مدينة غزة ووادي غزة شمالاً، من السكان وإعطائهم مهلة أسبوعين من أجل الخروج، عبر ممرات آمنة يحددها الجيش الإسرائيلي، ثم ستُعلن، بعد انتهاء المهلة المحددة، المنطقةُ منطقةَ عسكرية مغلقة

عصمت منصور

تتكشف يومياً الغايات الحقيقية والنهائية الكامنة خلف العمليات العسكرية، وحرب الإبادة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد أعلنت قوات جيش الاحتلال في الثامن والعشرين من آب 2024 إطلاق حملتها العسكرية ضد مدن شمال الضفة الغربية، وتحديداً ضد مدينتي طولكرم وجنين ومخيماتهما، إذ أطلق الجيش الإسرائيلي على هذه العملية اسم «المخيمات الصيفية»، كما ألمح بيان الناطق باسم جيش الاحتلال إلى أن «عملية إخلاء السكان» من المخيمات والمدن التي سيتم اجتياحها قد تكون جزءاً من الأدوات التي ستلجأ إليها قوات الاحتلال. في اليوم ذاته صرح وزير الخارجية الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، أن إسرائيل ستنقل السكان من المخيمات، وهو ما أثار الكثير من الأسئلة بشأن الأهداف الحقيقية للعملية، التي دمرت فيها قوات الاحتلال عشرات المنازل، والبنية التحتية، والمحال التجارية، والميادين والطرق في مدينتي طولكرم وجنين ومخيماتهما، كما استهدفت شبكات المياه، وخطوط الكهرباء والإنترنت، وحاصرت المستشفيات فيهما.

بالتزامن مع العمليات العسكرية، قدم الجنرال احتياط «جيورا إيلند»، رئيس قسم العلميات السابق في جيش الاحتلال، خطته التي أعدها مع عدد كبير من جنود جيش الاحتلال وضباطه، وأطلقوا عليها اسم «خطة الجنرالات»، تهدف الخطة إلى حسم الحرب في قطاع غزة، وتحقيق الانتصار على المقاومة الذي طال انتظاره، والذي لا يلوح في الأفق. تدعو «خطة الجنرالات» إلى إفراغ شمال قطاع غزة، من مدينة غزة ووادي غزة شمالاً، من السكان وإعطائهم مهلة أسبوعين من أجل الخروج، عبر ممرات آمنة يحددها الجيش، ثم ستُعلن، بعد انتهاء المهلة المحددة، المنطقةُ منطقةَ عسكرية مغلقة، تعادل المنطقة 40% من مساحة قطاع غزة، وتضم حوالي 300 ألف فلسطيني (ممن تبقوا في هذه المناطق منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول، وفق إحصائيات الجيش الإسرائيلي)، كما هددت قوات الاحتلال بالقتل أو السجن أو التجويع حتى الموت (منع دخول المساعدات كلياً) كلّ من يختار البقاء في تلك المنطقة، معتبرة إياه معادياً ومقاتلاً في صفوف حماس وحركات المقاومة الأخرى».

المرحلة الثانية من الحرب: التهجير والاستيطان

نشر محرر صحيفة «هآرتس»، ألوف بن، في 9 ديسمبر/كانون الأول ما اعتبرها معالم اليوم التالي للحرب وفق أجندة نتنياهو وشركائه في اليمين. أطلق الوف على هذه الخطة اسم «المرحلة الثانية من الحرب على غزة»، كما تراها حكومة اليمين الإسرائيلي، التي تقاطعت فيها مصالح رئيسها الشخصية والأيديولوجية مع خطط شركائه وتطلعاتهم من أقصى اليمين. تتقاطع تفاصيل المرحلة التالية من الحرب على غزة تقاطعاً تاماً مع خطة الحسم، التي قدمها رئيس حزب الصهيونية الدينية، بتسلئيل سموتريتش عام 2017، التي ترمي إلى إفراغ الضفة الغربية من سكانها الأصليين، ومن ثم ضمها إلى إسرائيل، وعودة الاستيطان في غزة. إضافة إلى ذلك تفسر خطة ألوف الآليات والوسائل التي تتبعها دولة الاحتلال منذ السابع من أكتوبر، والتي تركز تركيزاً مكثفاً وملحوظاً على التدمير الشامل للبنية التحتية، وحصار المدن وفصل بعضها عن بعض، وتقطيع الأوصال بين المناطق، وقتل كل مقومات الحياة وأسبابها، وإفراغ المناطق التي يتم اجتياحها من السكان.

تحفل الصحف والمواقع الإسرائيلية بالتصريحات والخطط والدعوات المطالبة بعودة الاستيطان إلى غزة، وتشجيع هجرة الفلسطينيين الطوعية، واعتبار اقتطاع مساحات واسعة من الأرض ومصادرتها وإخلائها «أسلوب عقاب رادع للفلسطينيين»، الذين لا يكترثون ولا يرتدعون من أساليب العقاب الجماعي القائمة على القتل والاعتقال، وشن العمليات العسكرية. تتلخص هذه الدعوات في ما يطلق عليه وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، وقادة اليمين المتطرف بـ«الرد الصهيوني» على مقاومة الفلسطينيين وصمودهم، عبر حرمانهم من الأرض واقتلاعهم منها، وتحويلها إلى مستوطنات.

إفقار الضفة وتدمير القطاع

إلى جانب التصريحات العلنية، والعمليات العسكرية، والتدمير الشامل للبنية التحتية، توج الاحتلال ممارساته بعمليات التدمير المنهج والشامل لمدن الضفة الغربية ومخيماتها، التي تسير بالتوازي مع عملية الإبادة في غزة، بعد عام كامل من الحصار، وتقطيع المدن، والخنق الاقتصادي، وإفقار المجتمع في الضفة الغربية. كذلك أقدم وزير المالية الإسرائيلي، أكثر من مرة، على اقتطاع أموال المقاصة، التي تجبيها إسرائيل نيابة عن السلطة من المعابر الحدودية التي تسيطر عليها، كما فتحت المحاكم الباب أمام طلب تعويضات، يتم حسمها من أموال المقاصة، لصالح المتضررين من العمليات التي نفذها مقاومون فلسطينيون، وهي خطوات جعلت السلطة الفلسطينية، التي تعتبر أكبر مشغل للفلسطينيين، تواجه أزمة خانقة، عجزت بسببها عن الإيفاء بادنى التزاماتها تجاه الموظفين، والقطاعات التي تدبرها (صحة وتعليم وبنية تحية).

خلق الحصار المالي أزمة معيشية خانقة في الأراضي المحتلة، فاقمت آثارها عمليات نهب الأرض، وانتشار الاستيطان الرعوي، واعتداءات المستوطنين التي دمرت الثروة الزراعية والحيوانية في الضفة الغربية، وتراجعت التجارة الداخلية بسبب مئات الحواجز، وإغلاق المدن، والفصل في الطرقات بين المستوطنين والفلسطينيين لصالح المستوطنين، الذي استأثروا بالطرق الرئيسية ودفعوا الفلسطينيين نحو استخدام طرق وعرة وبعيدة وغير معبدة. هذه العوامل كلها، إضافة إلى سياسات السلطة الفلسطينية الاقتصادية المنحازة إلى كبار المستثمرين والوكلاء، وعدم تبني سياسات شعبية شفافة، ولا فرض تقشف يقلص من نفقات جهازها الإداري والبيروقراطي والأمني المتضخم، وغير المنتج، وتفشي الفساد والمحسوبية..إلخ ذلك كله جرد المواطن من أي حماية، أو قدرة على الصمود والتصدي لسياسات الاحتلال، التي ترمي إلى اقتلاعه من أرضه.

فكّا كماشة

التقت في لحظة حاسمة من المواجهة التي تخوضها المقاومة، وتسجل فيها صموداً منقطع النظير في قطاع غزة، تطلعات اليمين الإسرائيلي الفاشي، التي كشفت عن مدى جشعها وانفلاتها، مع حالة ضعف السلطة الفلسطينية وعجزها الكبير، وغياب لا يمكن تبريره عن المشهد لفصائل تاريخية في منظمة التحرير، ما عرض المواطن الفلسطيني لحالة غير مسبوقة من الضغط العسكري، وإرهاب المستوطنين، وسياسات الإفقار والتجويع، بهدف اقتلاعه من أرضه، وحسم الصراع على حساب قضيته ووجوده. لم يكن اليمين الفاشي، في دولة الاحتلال، ليجرؤ عن الإفصاح عن أهدافه بهذه الصراحة، وما كانت الآلة العسكرية الضخمة لتسخر لتنفيذ هذه الأهداف، من دون توافق بحده الأدنى، وشبه إجماع على أن العملية السياسية قد انتهت بلا رجعة، لذا؛ إن الفرصة الحالية مؤاتية داخلياً من أجل الانتقال بالصراع إلى مرحلة الحسم، وهو ما يملي على القيادة الفلسطينية إعادة النظر جدياً في خطابها وسياساتها، ورهاناتها، وعلاقاتها الداخلية والخارجية، والتنبه إلى الخطر الوجودي الذي يتهدد قضية الشعب الفلسطيني ووجوده.

> تحفل الصحف الإسرائيلية بالتصريحات والدعوات المطالبة بعودة الاستيطان إلى غزة

نزوح العائلات الفلسطينية الهاربة من عدوان الاحتلال الإسرائيلي الحالي (فرانس برس)

«مخيمات الصيف» استمرار للعدوان

كانت العملية الاستشهادية في الداخل الفلسطيني، التي تبنّتها كل من كتائب القسام وسرايا القدس، الحدث الذي دق ناقوس الخطر لدى الاحتلال. صحيح أن العملية لم تكلل بالنجاح بالمعنى العسكري، لانفجار العبوة في المنفذ قبل الوقت المحدد، لكنها نجحت معنوياً ونفسياً

كريم قرط

أعلن الاحتلال عن شنّ عملية عسكرية موسعة في الضفة الغربية، في 28 أغسطس/آب، حملت اسم «مخيمات الصيف»، وتشير هذه التسمية جزئياً إلى أن العملية ستكون مركزة في مخيمات اللاجئين، خاصة في شمال الضفة الغربية، التي تحولت تدريجياً إلى معاقل وقواعد ارتكاز للمقاومة الفلسطينية منذ عام 2021.

جاءت هذه العملية الموسعة مكانياً وزمانياً نتيجة عوامل وسياقات عدة، فمن المعتاد أن يتجه الاحتلال، مع كل عملية نوعية مؤثرة للمقاومة الفلسطينية، إلى شن عملية عسكرية موسعة، إذ إن العدوان على جنين في مطلع يوليو/ تموز 2023، عملية «بيت وحديقة»، كان عقب تصاعد المقاومة عموماً، وتمكّن المقاومة في جنين من تفجير مدرعة الفهد في اقتحام سابق حينها، ثم عملية عيلي التي قتل فيها أربعة مستوطنين. وقد كان ذلك العدوان فاتحة للعمليات الموسعة التي تشنها قوات الاحتلال على مدن الضفة الغربية ومخيماتها، التي تصاعدت حدتها ووتيرتها بعد السابع من أكتوبر 2023، وهي جزء من عدوان متصاعد متعدد الجوانب، عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وجغرافياً وسياسياً، على الضفة الغربية من ذلك الحين. وفي إزاء تصاعد العدوان

> تشير ملامح «مخيمات الصيف» إلى أنها لا تحمل جديداً عما سبقها من اعتداءات متواصلة

الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، سواء في قطاع غزة أم في الضفة الغربية، فإنه من الطبيعي والمنطقي والضروري أيضاً أن تتصاعد المقاومة لصد العدوان، وعدم تمكين الاحتلال من الاستفراد بقطاع غزة كهدف مرجو. ولذلك تصاعدت المقاومة في الضفة الغربية أيضاً منذ بداية حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، كمياً ونوعياً وجغرافياً. وهذا الأمر قد أقلق الاحتلال جدياً، خاصة مسألة تطور قدرات المقاومة، لا سيما مسألة العبوات الناسفة التي باتت تهدد جنود الاحتلال وآلياتهم، وأيضاً انتشار المقاومة إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية في الوسط والجنوب.

وقد كانت العملية الاستشهادية في أراضي عام 48، التي تبنتها كل من كتائب القسام وسرايا القدس، الحدث الذي دق ناقوس الخطر لدى الاحتلال. صحيح أن العملية لم تكلل بالنجاح بالمعنى العسكري؛ لانفجار العبوة في المنفذ قبل الوقت المحدد، ولكنها نجحت نجاحاً كبيراً معنوياً ونفسياً، إذ قد أعادت تذكير الاحتلال بحقيقة اليمة جداً في تاريخه كلفته مئات القتلى والجرحى، وبخشى صعوبة إغلاق هذا الباب إن فُتح. من ناحية أخرى، يدعي الاحتلال أن هناك معلومة «ذهبية» جاءته حول استعداد المقاومة لاقتحام إحدى مستوطنات شمال الضفة، تحديداً من منطقة طولكرم، وأن هذا هو السبب المباشر لتنفيذ الحملة العسكرية، وبغض النظر عن مدى صدق هذا الادعاء، فإن خلفيات العدوان أعم من حدث فردي محتمل. في مقابل ذلك، تشهد الضفة الغربية حملة تحريض مستمرة يقودها مستوطنو الضفة الغربية، خاصة فتيان التلال وقياداتهم السياسية، مثل بتسلئيل سموتريتش، وإيتمار بن غفير، وأوريت ستروك، وليمور سون هار ميلخ. فمن خلال قنواتهم الإعلامية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وعلاقاتهم بأجهزة الاحتلال الأمنية والعسكرية يبث هؤلاء المستوطنون دعاية تحريضية مكثفة ضد الضفة الغربية، تشمل المقاومين وغير المقاومين، فمثلاً يطالبون بقصف جنازات الشهداء، وبيوت العزاء، والعروض التي ينفذها المقاومون. ويطالبون أيضاً بتكثيف قوات الاحتلال حملات الاعتقالات، وحملات المداهمة والاقتحامات، وتأخذ السلطة الفلسطينية ومسؤولوها جانباً مهماً من هذا التحريض بوصفها «راعية للإرهاب» كما يدعون.

لا يجب الاستهانة مطلقاً بهذا التحريض، إذ من خلال التتبع لآلية عمل المستوطنين، وتحريضهم المستمر، وتجاوب مؤسسات الاحتلال الرسمية معهم، يؤدي تحريضهم إلى نتائج مباشرة على الأرض. في سياق متصل، تعد جمعية ريغافيم، التي كان سموتريتش أحد أبرز مؤسسيها، أكبر محرض على البناء الفلسطيني، خاصة في مناطق «ج»، وتأتي كثير من عمليات الهدم، التي تنفذها قوات الاحتلال، نتيجة تحريضها المتواصل. هذا لا يعني أن سلطات الاحتلال الرسمية تمارس عدوانها نتيجة تحريض المستوطنين فقط، إنما هو عامل مسرع لهذا العدوان. فما يريده المستوطنون هو أن يتركوا ليكملوا مشروع الضم والاستيطان، من دون معارضة أو مقاومة فلسطينية.

على أية حال، تشير ملامح عملية «مخيمات الصيف» إلى أنها لا تحمل جديداً عما سبقها من اعتداءات متواصلة، إلا في زيادة المدى الزمني والجغرافي، فهي العملية الأولى التي تستمر لعشرة أيام متواصلة في جنين، وهي أيضاً العملية الأولى التي استهدفت عدة مناطق بشكل متزامن. أما باقي تفاصيل العملية، فلا يزال الاحتلال يمارسها منذ عدوانه على جنين في يوليو/ تموز 2023، بوتيرة وكثافة متصاعدة، خاصة فيما يتعلق بالتدمير الممنهج للبنية التحتية، واستهداف المرافق الصحية، والاستهداف من الجو للمقاومين، وفرض الحصار والتضييق على مناطق العمليات. وقد استفاد الاحتلال من تجربته في قطاع غزة لتعميق نهج التدمير الممنهج في الضفة الغربية، كونه مارسه في غزة بدعم سياسي وعسكري من القوى الغربية، وبصمت وتواطؤ كامل من الدول العربية. تهدف سياسة التدمير الممنهج، التي لا يزال الاحتلال يعتمدها ويطورها وينظر لها، منذ نشأته، إلى ردع المقاومة، وإيقاع عقوبة جماعية على الشعب الفلسطيني، خاصة في المناطق التي تشهد تصاعداً في المقاومة، وخلق صدام بين المقاومة والشعب، لا سيما البرجوازية والطبقات العليا، الاقتصادية والسياسية، والفئات المرتبطة بها؛ التي تستفيد من حالة الاستقرار، التي يهندسها الاحتلال لخدمة استمرار المشروع الصهيوني وتطوره. أدت تلك السياسة إلى مضاعفة حالة التهويل التي ارتبطت بالعدوان من بدايته، إذ هناك من ربط بين الإعلان عن العملية وبين مخططات التهجير لدى الاحتلال، فمشاهد التدمير والنزوح المؤقت في بعض المناطق ولّدت شعوراً لدى العديد من المحللين بأن الاحتلال بدأ بتطبيق ما نفذه في قطاع غزة على الضفة الغربية. ولذلك انتشرت دعوات من متقفين ومحللين، إضافة إلى النخب البرجوازية والسياسية، إلى وقف المقاومة لنزع «الذرائع» من الاحتلال.

غير أن التدقيق في عملية «مخيمات الصيف» يظهر أن الاحتلال يواجه إشكاليات وصعوبات كبيرة، على الجانب العسكري. ففي حين استمر العدوان عشرة أيام على جنين، فإنه كان متقطعاً وقصيراً في مناطق أخرى، وأيضاً لم يتوسع العدوان إلى نابلس ومخيماتها مثلاً، مع أن المقاومة نشطة وفاعلة فيها، ومنها خرج منفذ العملية الاستشهادية. هذه مجرد ملاحظات بسيطة تشير إلى أن الاحتلال غير قادر على تخصيص قوات كافية لعملية عسكرية شاملة في الضفة الغربية، وإلى مدى الاستنزاف والإنهاك الذي تعانيه قوات الاحتلال المشتتة في قطاع غزة والشمال. في حين يتحدث وزير حرب الاحتلال، يؤاف غالانت، عن أن العملية ستستمر وتتوسع، وأن سياسة «جز العشب» ستأتي لحظة وتتحول إلى «اقتلاع الجذور»، فإن ذلك يشير إلى أن هذه العملية ستكون على غرار عملية «كاسر الأمواج» في مطلع عام 2022، لم تؤد إلى إنهاء ظاهرة المقاومة فيها، إنما أدت إلى تصاعدها وتطورها وانتشارها. من المتوقع أن يستمر فرض التضييق والخنق على الضفة الغربية، الواقع الذي تعيشه الضفة منذ سنوات، فالعمليات العسكرية لقوات الاحتلال على معاقل المقاومة في الضفة الغربية ما زالت مستمرة منذ أن تكونت كتائب المقاومة الجديدة في الضفة الغربية، وشمالها تحديداً. لقد نجح الاحتلال سابقاً في القضاء على بعض الحالات في مهدها، مثل حالة مخيمات أريحا، وحالة قلقيلية إلى حد ما، غير أن العمليات الكثيفة التي شنتها قوات الاحتلال على مخيمات شمال الضفة، منذ عام 2022، لم تقض على إنهاء ظاهرة المقاومة فيها، إنما أدت إلى تصاعدها وتطورها وانتشارها، فمن المتوقع أن يستمر فرض التضييق والخنق على الضفة الغربية، وقد يقدم الاحتلال على تصعيد عمليات استهداف البنية التحتية في مناطق أخرى، كالخليل، التي هدد الاحتلال بالانتقال إليها، مع أنه ليس فيها تشكيلات شبه منظمة للمقاومة، لكن هذا الأمر غير مرتبط بمسعى تهجير الشعب الفلسطيني، على غرار نكبة عام 48، فهذا السيناريو سقط مع فشل تطبيقه في قطاع غزة.

ولكن الأمر المهم الذي يجب أن يكون واضحاً هو أن كل سياسات الاحتلال العدوانية، من تدمير بنية تحتية، واستيطان، ومصادرة أراض، وخنق اقتصادي، وعنف مستوطنين، وغير ذلك الكثير، تهدف إلى تحقيق مفهوم «الترانسيفر الطوعي»، الذي هو جزء من مسعى ضم الضفة الغربية، وحسم الصراع. وهذا المشروع مستمر ويتصاعد، ولا يحتاج ذرائع أو أسباباً، فهو هدف وجودي للاحتلال منذ نشأته، وهو هدف سابق، ومعه مئات الآلاف من المستوطنين، وإن تصاعد المقاومة المسلحة، تحديداً، هو سبيل مواجهة هذا المشروع في ظل هذا الظرف التاريخي الاستثنائي، الذي يجد الاحتلال فيه نفسه مستنزَفاً ومرهقاً عسكرياً واقتصادياً، ويعاني من ضغوط وعزلة دولية، ومن المحتمل أن يذهب إلى حرب مع لبنان، ستزيد من إشكالياته كلها، العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية.

دمرت قوات الاحتلال الإسرائيلي معظم البنى التحتية في مخيم جنين (آصر أشتية/Getty)

حول أهمية المقاومة المسلحة

احمد جبر

تبدلت في الآونة الأخيرة العديد من الأصوات والآراء بشأن المقاومة الفلسطينية المسلحة، من الإشادة بها سابقاً إلى المطالبة بوقفها حالياً، لهذه التبدلات أسبابها أو مبرراتها، منها حالة اليأس مما وصلت إليه الأوضاع بعد قرابة عام كامل من عدوان الإبادة الجماعية، التي تشنها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، ومن تصعيد لعدوان الاحتلال في الضفة الغربية، التي تشهد نسفاً للبنى التحتية، وتدميراً للمنازل والممتلكات، واستهدافاً قاتلاً لا يميز بين المقاومين والمدنيين العزل، إذ يبدو أن الاحتلال يصعد بالضفة الغربية تدريجياً عن عمد، ربما بغرض الوصول إلى حالة تشابه ممارساته الإرهابية في قطاع غزة اليوم. لكل من حالتي اليأس الشديد والتفاؤل المفرط جذر المشكلة ذاتها، المكونة من ركيزتين هما غياب التحليل المنطقي للأحداث، وبالتالي غياب القدرة على رسم مسارات وتصورات عدة محتملة لتطور الأحداث، والمقارنة في ما بينها لاستشراف سيرورة الأحداث المستقبلية، والأخرى التقلب السريع، فما اليأس الشديد، والتفاؤل المفرط سوى مشاعر تتسلط على المنطق السليم لتمنح رؤية واحدة لمن تتملكه هذه المشاعر، والمشاعر، كما نعلم جميعاً، متقلبة دائماً، لذا يؤدي تقلب المشاعر، من التفاؤل المفرط إلى اليأس الشديد، إلى تبني مواقف متناقضة، ليس المقصود بالتناقض هنا التناقض بين الرأي القديم والجديد، إنما التناقض في ما بين الرأي ذاته، ما يجعله رأيا لا يعتد به، ومع الأسف فإن العديد من أصحاب هذا التقلب يشهد لهم عادةً بسداد الرأي والتحليل السليم، تاريخياً؛ وقعت فلسطين منذ أكثر من ستة وسبعين عاما تحت أبشع أنماط الاستعمار الإمبريالي الأوروبي، نمط اختبرته هذه القوى الإمبريالية في ما يسمى اليوم بـ«أميركا وأستراليا» على الأقل. استعمار استيطاني استبدالي لا يعرف حدوداً، جاهز دائماً للتوسع في أراض جديدة عبر قتل سكانها وطردهم، معتمداً على مبرر المجال الحيوي، وهو مبدأ سنه المستعمرون الأوائل، وتبناه الآباء المؤسسون لما يسمى اليوم «الولايات المتحدة الأميركية»، وفي مقدمتهم رئيسها الأول «جورج واشنطن». في هذه الحالات؛ لم يستفد السكان الأصليون شيئا من استسلامهم وخضوعهم، بل سهل استسلامهم من عملية إبادتهم الجسدية والثقافية وسرعتها، كما تشهد على ذلك مذبحة الركبة الجريحة في 29 ديسمبر/كانون الأول عام 1890، بعد أن سلّم مقاتلو قبيلة «لاكوتا» أسلحتهم، في محاولة منهم لتجنب إبادتهم أو تهجيرهم من المكان الذي هجروا إليه سابقاً، لكن لم يفدهم الاستسلام سوى في تسهيل إبادتهم على يد قوات الولايات المتحدة النظامية. فلسطينياً؛ علينا أن نتساءل: ماذا استفادت منظمة التحرير من لعن نفسها، واعترافها بالاحتلال الإسرائيلي؟ مقابل السماح لها بالصعود رفقة الوفود العربية إلى قطار «التسوية» فقط، إذ توسع النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية نتيجة نهج أوسلو، ليصل عدد المستوطنين اليوم إلى حوالي 800 ألف مستوطن يدعمون جيش الاحتلال، الذي يدعم جرائمهم بحق الفلسطينيين بالمقابل، وفي ظل تنسيق أمني مع السلطة الوطنية الفلسطينية. لم يحصل الفلسطينيون من كل مشاريع التسوية سوى على زيادة التنكيل بهم وقمعهم وإفقارهم وقتلهم، ما جعل حياتهم بائسة أكثر من ذي قبل، ما مهد الطريق أمام تهجيرهم، الحاصل فعلا، بهدف استمرار الاحتلال بالتوسع الاستيطاني، والسيطرة على أراض جديدة. في هذا السياق؛ يمكن إلقاء نظرة سريعة على خريطة الضفة الغربية، لنلاحظ كيف عزلت المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها، نتيجة البؤر الاستيطانية وجدار الفصل العنصري، هل أعطت المقاومة الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية «المسوغات» لجيش الاحتلال الإسرائيلي ليشن حملة في الضفة الغربية لقمع مقاومين لم تتجاوز عملياتهم حدود الدفاع عن مخيماتهم وبلداتهم ضد هجمات جيش الاحتلال ومليشيات المستوطنين؟!

يعتبر القانون الدولي قطاع غزة أراضيَ فلسطينية محتلة إسرائيلياً، رغم انسحاب الآخير منه منذ عام 2005، وذلك بسبب استمرار السيطرة الإسرائيلية المُطلقة على منافذ القطاع كلها، البرية والبحرية والجوية، إضافة إلى سيطرته الكاملة على شبكات الاتصال، وأجزاء مهمة من البنية التحتية، أهمها المياه النظيفة والوقود.

فدائي فلسطيني أثناء تصدي المقاومة لقوات الاحتلال وسط مخيم جنين (آصر أشتية/Getty)

إن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، ومحاصرته لم يكن إلا احتلالاً بتكاليف أقل، ما مكن الاحتلال من التحكم بحياة الفلسطينيين، وممارسة عمليات إبادة القتل الجماعي المتكررة في دورات زمنية تتراوح بين عامين إلى أربعة أعوام، ومن دون أية «مسوغات» حالياً، لم يُتوقع أكثر المطلعين الواقعيين تفاؤلاً أن يصمد الشعب الفلسطيني، والمقاومة في غزة حتى الآن، صحيح أنهم يدفعون ثمن هذا الصمود من لحمهم وحياتهم، إلا أنهم يُدفعون الاحتلال أثماناً باهظة أيضا، بشرية واقتصادية ودولية (لا يتسع المجال هنا لذكر كل الإنجازات المحققة).

حال النضال الفلسطيني كحال نضال كل حركات التحرر، إذ يحتاج كل من شقيه السلمي والمسلح لبعضهما البعض، كما يحتاجان إلى حوامل وحواضن شعبية عالمية، قادرة على الاستمرار في التظاهر والإضراب حول العالم، والضغط على حكوماتها شريكة الاحتلال في جرائمه، أو الصامتة الاستراتيجية الإسرائيلية، وإظهار أوجه قصورها الكثيرة، كما أثار الهجوم المباغت تساؤلات عميقة بشأن «سياسات» حماس، وقدرتها على بلورة «استراتيجية تحرير وطني»، ولا سيما في ثلاثة مستويات، هي: أولها: دوافع شنّ هجوم السابع من أكتوبر، وثانيها: تكتيكات حماس في إدارة هذه الحرب، خصوصاً الرهان على إنجاز «صفقة تبادل» لتحرير الأسرى الفلسطينيين، وثالثها: خطط حماس المستقبلية لما بعد الهجوم، وكيفية تعاملها مع تحديات ما بعد الحرب. بهذا المعنى لم يكن قرار هجوم 7 أكتوبر، خاطئاً، من حيث المبدأ؛ إذ جاء في سياق ضرورة مقاومة تحولات المشروع الصهيوني بعد صعود «الصهيونية الجديدة»، ذات الطابع القومي/الديني، وتخلّي إسرائيل عن سياسات إدارة الصراع أو «تجميده»، والتوجّه نحو مرحلة «حسم الصراع»، بالتهجير والإبادة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، مع استمرار حصار غزة وعزلها تماماً عن الجسد الفلسطيني، ومنع أي احتمال لتوحيد الساحات، (كما حدث إبان سيف القدس في مايو/أيار 2021). ووفقاً لهذا الفهم، يمثّل طوفان الأقصى «قطيعة حاسمة» مع سياسات حماس قبله؛ إذ كان متاحاً خيار الإبقاء على «التوازن الهش» مع إسرائيل لوقت طويل، لكنها اختارت بوضوح إرباك نظام الهيمنة الإسرائيلي، وضرب الردع الإسرائيلي، واستعادة «زمام المبادرة». تتعلق الملاحظة الثانية بأخطاء حماس في إدارة هجوم السابع من أكتوبر، وتداعياته اللاحقة، ولا سيما احتجاز رهائن إسرائيليين لمبادلتهم بالأسرى الفلسطينيين، على ضوء متغيرين؛ أحدهما صعوبة ترجمة الإنجاز الميداني لفصائل المقاومة إلى «إنجاز سياسي فوري»، أي تحقيق كلّ مطالب المقاومة «دفعة واحدة»؛ بسبب غياب الظهير الإقليمي والدولي. والآخر ميل الإدارة الأميركية إلى تبني المواقف الإسرائيلية بالكامل ودعمها، ولا سيما في تحميل حماس مسؤولية تعطيل إبرام صفقة تبادل واستطراداً، يبدو صعباً تكرار صفقة «وفاء الأحرار» (18 /10 /2011)، التي حررت 1027 فلسطينياً، مقابل الجندي جلعاد شاليط، لثلاثة أسباب؛ تغيّر الموقف الرسمي المصري من غزة جذرياً، بعد انقلاب الثالث يوليو/تموز 2013، وهشاشة الإطار العربي، ومجمل النظام الإقليمي في الشرق الأوسط. وتصاعد الدعم الأميركي لإسرائيل في سنة انتخابية حاسمة.

تتعلق الملاحظة الثالثة بخطط حماس المستقبلية، وكيفية تعاملها مع ثلاثة تحديات؛ أولها دور قطاع غزة في النضال الفلسطيني، وتحميل غزة وحدها كلفة قيادة المشروع الفلسطيني بكامله، وجذب بقية مكونات الشعب الفلسطيني (في الضفة الغربية، وفلسطينيي 48، وفلسطينيي الخارج) إلى مشروع مقاومة شاملة لكسر آليات الهيمنة الكولونيالية الإسرائيلية على مجمل فلسطين التاريخية. وعلى الرغم من صمود فصائل المقاومة في قطاع غزة، وتضحيات الخزين ووعيهم بمخططات التهجير الصهيونية، يقتضي منطق التحرر الوطني النجاح في تعبئة باقي فئات الشعب الفلسطيني، بغية تخفيف الأعباء عن القطاع المحاصر، وتشتيت قوات الاحتلال وإرباك مخططاتها ومشاريعها. يبدو مستحيلاً في هذا السياق الحديث عن استراتيجية وطنية (أو حمساوية) من دون أن تضغط كل الأطراف الفلسطينية الحريصة على خروج المشروع الوطني من أزمته الممتدة نحو «وحدة وطنية»، بغية تجاوز الانقسام القائم بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعادة تجميع القوى الفلسطينية، لتوحيد القيادة الفلسطينية، لتكون مرجعية وطنية للعمل السياسي والنضالي الفلسطيني بعد وقف العدوان؛ فالوحدة الوطنية هي أهم أوراق القوة الفلسطينية، في هذه المرحلة الصعبة التي تشهد مستوى غير مسبوق من الضغوط الأميركية/الإسرائيلية/المصرية، على فصائل المقاومة (بل حتى على السلطة في رام الله)، ما يطرح بدوره سؤالاً مستقبلياً مهماً حول أهمية التفكير في سبل توسيع الصراع إلى الضفة الغربية والقدس المحتلة، بدل استفراد إسرائيل بأهالي غزة، ودراسة نماذج انتفاضة 1987، وأنماط مقاومة حي الشيخ جراح، وباب العامود، وبيتا، وكذا وحدة الساحات في عملية سيف القدس 2021، واستخلاص دروسها جميعاً، في بلورة «استراتيجية تحرير وطني شاملة». يتعلق التحدي الثاني بضرورة أن تفكّر المقاومة في البحث عن أدوات ضغط مختلفة ومتنوّعة، لتحرير الأسرى الفلسطينيين، بدل تدفيع المدنيين العزّل كلفة ذلك؛ فلا مناص من إخراج المدنيين الفلسطينيين من تبعات الصراع مع إسرائيل، التي تضغط على المقاومة عبر ارتكاب المجازر بحقهم وتجويعهم؛ إذ لا يشكّل قطاع غزة «قاعدة ارتكاز آمنة»، (مقارنة مثلاً ببيروت في حالة حزب الله). يتعلق التحدي الثالث بأن تعمل فصائل المقاومة على ابتكار أدوات وآليات تناسب مستوى «صراع الإرادات والشعوب»، (مثل مسيرات العودة 2018)، ما يستلزم استنهاض إرادة المجتمع الفلسطيني (عبر تعزيز روابطه وعلاقاته الداخلية وشبكاته الاجتماعية والطلابية والنقابية ولجانه الشعبية ومبادراته الشبابية... إلخ)، توطئةً لخوض «صراع اجتماعي سياسي ممتدّ»، (ربما يتشابه نسبياً مع نموذج انتفاضة 1987، والياته في الإبداع التنظيمي الاجتماعي)، بغية شلّ «الأدوات الفعّالة» في تنفيذ المشروع الصهيوني، وأهمها الأدوات العسكرية/ الأمنية/ الاستخبارية /تسليح المستوطنين. إلخ. واستطراداً، تحتاج حماس إلى إعادة النظر في شكل العلاقة بين مكوناتها العسكرية والسياسية والإعلامية، و«توزيع الأدوار» بينها، وتوظيف معادلات التشدد والاعتدال لخدمة سياساتها، وتحديد نوعية استراتيجيتها النضالية (دفاعية أم هجومية؟).

وإذا كان هجوم السابع من أكتوبر قد عكس ثقل كتائب القسّام في قرار حماس، على حساب المكتب السياسي، فإن أية استراتيجية مستقبلية عليها إيجاد علاقة تكاملية بين أدوات المقاومة والتفاوض والدبلوماسية والإعلام في أرضية توافقات وطنية فلسطينية. يبقى القول إن امتلاك حماس لاستراتيجية متكاملة ليس مرهوناً بفعلها وحدها، وإنما بتطوير النضال الفلسطيني برمته، ولا سيما في تعامله مع مفهوم «إدارة الصراع» مع إسرائيل، على مستويين؛ أحدهما عدم السماح بأن تؤدي حروب غزة المتكررة، إلى «استنزاف/إضعاف» المجتمع الفلسطيني، على نحو يفضي إلى خسارته كثيراً من العناصر اللازمة لمعركة «النفس الطويل» مع الاحتلال. والآخر تطوير «دبلوماسية انخراط» في علاقات إقليمية ودولية أقوى، على الصعيدين الرسمي والشعبي، كي يجني الشعب الفلسطيني ثمار معركة «عولمة» قضية فلسطين، في النهاية.

«سياسات» حماس في المرحلة المقبلة

امجد احمد جبريل

كشف هجوم حركة المقاومة الإسلامية (حماس) على غلاف غزة (7 /10 /2023) عن قدرة المقاومة الفلسطينية على إرباك الاستراتيجية الإسرائيلية، وإظهار أوجه قصورها الكثيرة، كما أثار الهجوم المباغت تساؤلات عميقة بشأن «سياسات» حماس، وقدرتها على بلورة «استراتيجية تحرير وطني»، ولا سيما في ثلاثة مستويات، هي: أولها: دوافع شنّ هجوم السابع من أكتوبر، وثانيها: تكتيكات حماس في إدارة هذه الحرب، خصوصاً الرهان على إنجاز «صفقة تبادل» لتحرير الأسرى الفلسطينيين، وثالثها: خطط حماس المستقبلية لما بعد الهجوم، وكيفية تعاملها مع تحديات ما بعد الحرب. بهذا المعنى لم يكن قرار هجوم 7 أكتوبر، خاطئاً، من حيث المبدأ؛ إذ جاء في سياق ضرورة مقاومة تحولات المشروع الصهيوني بعد صعود «الصهيونية الجديدة»، ذات الطابع القومي/الديني، وتخلّي إسرائيل عن سياسات إدارة الصراع أو «تجميده»، والتوجّه نحو مرحلة «حسم الصراع»، بالتهجير والإبادة للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة، مع استمرار حصار غزة وعزلها تماماً عن الجسد الفلسطيني، ومنع أي احتمال لتوحيد الساحات، (كما حدث إبان سيف القدس في مايو/أيار 2021). ووفقاً لهذا الفهم، يمثّل طوفان الأقصى «قطيعة حاسمة» مع سياسات حماس قبله؛ إذ كان متاحاً خيار الإبقاء على «التوازن الهش» مع إسرائيل لوقت طويل، لكنها اختارت بوضوح إرباك نظام الهيمنة الإسرائيلي، وضرب الردع الإسرائيلي، واستعادة «زمام المبادرة».

> تحتاج حماس إلى إعادة النظر في شكل العلاقة بين مكوناتها العسكرية والسياسية

دخل المجتمع منذ أكتوبر في حالة صدمة

تحوُّل المنظومة الإسرائيلية أم تفككها؟

إنّ التفكك داخل المجتمع الإسرائيلي حاصل ومستمر وفي اتساع، بفعل الحرب وتطوراتها، ومواقف وسياسات الحكومة الإسرائيلية التي يرأسها بنيامين نتنياهو، وتصفية القضية الفلسطينية بالكامل. فالفكرة الصهيونية الرئيسية هنا أن مشروعها لا يستطيع التعايش مع الفلسطينيين على مساحة واحدة.

جوني منصور

يجتاح المجتمع الإسرائيلي، في العقدين الأخيرين تقريبًا، حالةٌ من التفكك والتصدُّع الاجتماعي والسياسي والثقافي، ما دفع كثيرين إلى الجزم بأن إسرائيل سائرة حتمًا إلى حرب أهلية خصوصًا في السنة الأخيرة، أي منذ «طوفان الأقصى» التي قادته حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الفائت، وما تبعه من حرب إسرائيلية على قطاع غزة، حتى إن بعض الأصوات الإسرائيلية، ومن بينها الإعلام الإسرائيلي المجنّد لخدمة الأجندات السياسية لحكومة إسرائيل، قد تبنت هذه التسمية. لكن بلحظ المتعمق في سير الأمور الداخلية أنها ليست بهذا الاتجاه، رغم الاتفاق على أن التفكك داخل المجتمع الإسرائيلي حاصل ومستمر وفي اتساع، بفعل الحرب وتطوراتها، ومواقف وسياسات الحكومة الإسرائيلية التي يرأسها بنيامين نتنياهو، إلى جانب المؤثرات الخارجية، التي لها دور ومساهمة في زيادة وتيرة التفكك، لكن ليس إلى درجة الحرب الأهلية. مُن الواضح أن المجتمع الإسرائيلي قد دخل منذ أكتوبر الماضي في حالة صدمة، كما مرّ خلالها في مراحل مختلفة من التحولات والتطورات الداخلية، كان أبرزها، توجيه إصبع الاتهام إلى حكومة إسرائيل بشأن الإخفاق العسكري والاستخباري، الذي أدى إلى السابع من أكتوبر، وأيضًا إلى طريقة إدارة الحرب، وعدم التوصّل إلى إبرام صفقة تضع حدًا للحرب وتعيد الرهائن الإسرائيليين إلى ذويهم.

فإذا كنا نتحدث قبل السابع من أكتوبر عن تفكك اجتماعي بصيغة يهود غربيين (أشكنّاز) ويهود شرقيين (سفارد)، فإن مثل هذه الصيغة قد تراجعت كليًا، أو مؤقتًا الآن. إذ يدور اليوم الحديث عن تفكك في الرؤية السياسية للمجتمع الإسرائيلي حول دولته والمشروع الصهيوني، الذي أقرّ هذه الدولة منذ تأسيس الحركة الصهيونية، وانطلاق مؤتمرها الأوّل، في بازل في سويسرا عام 1897 إلى يوم إعلان قيامها عام 1948.

هنا يكمن مربط الفرس، فالمجتمع الإسرائيلي مكوّن من علمانيين ومتدينين بمستويات مختلفة (القصد هنا متدينون معتدلون)، ومتشددين، وصهيونيين، برزت الفئة الأخيرة على الساحة بروزًا مكثفًا، خصوصًا في العقود الثلاثة الأخيرة، من خلال نشاطهم السياسي والاستيطاني، وهذا يعني أن غالبيتهم من المستوطنين في الضفة الغربية والقدس العربية المحتلة، وتنامى نشاطهم الاستيطاني تناميًا مكثفًا من خلال سيطرتهم على مساحات من الأراضي الفلسطينية الخاصة، إلى جانب اعتداءاتهم المتواصلة، وغير المنقطعة، على أراض فلسطينية زراعية، وعلى قرى وحارات في مدن الضفة الغربية، كان أبرزها قرية حوّارة، هذا كله بغطاء حكومي، وحماية جيش الاحتلال الإسرائيلي. كما حظوا منذ تأليف حكومة نتنياهو بدعم غير مسبوق من وزيري المالية بتسلئيل سموتريتش، والأمن القومي إيتمار بن غفير، فهم من أتباع حزبيهما في الغالب.

إذن، تبلورت داخل المجتمع الإسرائيلي شريحة واسعة رافضة لأيّ حل مع الفلسطينيين، بل لا تعترف إطلاقًا بوجود الشعب الفلسطيني، وتسعى إلى إقامة دولة يهودية صرفة، منهم من يريدها دولة دينية تسير بموجب الشريعة، ومنهم من يريدها يهودية وديمقراطية علمانية بحكمها القانون المدني، مع بعض المؤثرات من الشريعة اليهودية، التي لا تتعارض وروح العلمانية والقوانين المدنية.

لكن، كشف هذا التوجه عن التفكك داخل المجتمع في إسرائيل قبل السابع من أكتوبر، حين نهضت حركة معارضة للإصلاح القضائي، الذي نادت به حكومة نتنياهو الحالية، ونظمت عشرات المظاهرات الاحتجاجية المعارضة للانقلاب القضائي، وعاش المجتمع الإسرائيلي شهورًا مديدة من الاحتجاجات المنددة بالتغييرات القانونية، التي ستؤدي إلى مزيد من تحكم الدكتاتورية، بدلًا من الديمقراطية، التي تلوّح بها إسرائيل منذ إعلان وثيقة استقلالها، عشية تأسيسها في مايو/أيار عام 1948، والمستندة إلى روح الصهيونية، كما يروّجها الصهاينة، أما نتنياهو فقد دعم هذه الإصلاحات لكونه يعرف جيدًا أنها ستكون خشبة خلاصه من ملفات الفساد، التي تنتظره في دور القضاء الإسرائيلي.

نتج عن الدعوة إلى الإصلاح القضائي تياران: الأول مؤيد لها، معظمه من اليمين بأنواعه المختلفة السياسية والدينية، والثاني من الراغبين في الحفاظ على أسس الصهيونية، وروح الديمقراطية والليبرالية الإسرائيلية، كما وردت في الوثيقة المشار إليها سابقًا.

كان هدف الأحزاب اليمينية المتطرفة الرئيسية، من علمانية ومتدينة، السيطرة والهيمنة على الجهاز القضائي، على اعتباره غطاء لتطبيق مشاريعها السياسية في بسط سيادتها، وهيمنتها على الوزارات الرئيسية، إلى جانب تحقيق المزيد من الإنجازات على صعيد توسيع مساحة يهودية إسرائيل، من خلال ضم مناطق فلسطينية في الأغوار مثلًا. من هنا حصل التفكك داخل المجتمع، وتراشق التهم بين الأحزاب والتيارات السياسية المختلفة، ومن ثم كشف التباين داخل المجتمع الإسرائيلي بين العلمانيين والمتدينين المتطرفين. لكن ساهم السابع من أكتوبر في اصطفاف المجتمع الإسرائيلي خلف مقولة رئيسية واحدة هي «الحرب الوجودية»، إذ نجح نتنياهو في توحيد صفوف هذا المجتمع، ودعوته إلى الاصطفاف، لأن ما جرى في غلاف غزة يمكن حدوثه على الحدود الشمالية مع لبنان، عبر اجتياح حزب الله للجليل، وما يمكن أن يشكله الخطر الإيراني على الوجود الإسرائيلي، فانطلقت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بذريعة كونها حربًا وجودية، وتحت غطاء دولي ونسبيًا إقليمي، لضرورة اجتثاث محور الشرّ «حماس»، لكنها في الأساس عملية تطهير عرقي للفلسطينيين، وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتصفية القضية الفلسطينية بالكامل، فالفكرة الصهيونية الرئيسية هنا أن مشروعها (دولة إسرائيل) لا يستطيع التعايش مع الفلسطينيين على مساحة واحدة.

بعد ذلك، طفا تفكك المجتمع الإسرائيلي على السطح من جديد، بنمط آخر مرتبط بقضية صفقة إعادة الرهائن الإسرائيليين المحتجزين لدى حركة حماس في غزة، إذ كشفت الشهور التي تلت «طوفان الأقصى» عن مراوغة نتنياهو، بوجه خاص، في كل ما يتعلق بالصفقة، وسيره المستمر والدؤوب نحو عرقلة إبرامها، ما يطيل حياته السياسية بكل تأكيد، لذا عاد الاصطفاف السياسي والاجتماعي مرة أخرى، وظهر تفكك المجتمع في إسرائيل، إذ كتف المستوطنون انتشارهم ونشاطهم في الضفة الغربية والقدس العربية، على مستويين هما: الأول إنشاء مستوطنات جديدة، وبناء المزيد من الوحدات السكنية الاستيطانية في المستعمرات القائمة، ضاربين عرض الحائط بكل الاتفاقات والتفاهمات المرتبطة بتجميد الاستيطان. والثاني زيادة سيطرة اليمين على قوى الأمن، خصوصًا على الشرطة، من خلال وزير الأمن القومي بن غفير، وتوزيعه السلاح على عشرات آلاف المستوطنين، ما أوحى بأن هناك طلائع لبناء مليشيات منفردة في المستقبل، تعمل على بسط سيطرتها على الضفة الغربية، وتقمع الفلسطينيين بعنف غير مسبوق، وتمنع أيّ إمكانية لحل الدولتين، ومنهم من ذهب إلى أبعد من ذلك بقوله إن هذه المليشيات ستكون بديل الجيش الإسرائيلي، الذي يساهم، على حد قولهم، في منع تشكيل دولة يهودية حقيقية. كما بيّنت استطلاعات الرأي في إسرائيل أن مسألة «حل الدولتين» ليست الشغل الشاغل للمجتمع الإسرائيلي، لدرجة إعلان سموتريتش أنه أمام الفلسطينيين واحد من ثلاثة خيارات: الموت، أو الرحيل أو العيش أذلاء تحت حكم الدولة اليهودية.

تبين هذه التوجهات إلى أين يسير المشروع الصهيوني ضمن التحولات الاجتماعية في إسرائيل؟ إذ تتسع حالة الاستقطاب في المجتمع الإسرائيلي حول شكل الدولة ومضمونها، ولكن ليس إلى درجة الانقسام والشرخ الاجتماعي الواسع، بمعنى آخر أن هذا التفكك ليس عميقًا بحسب وجهة نظر كاتب المقال، لأن الحرب توحد المجتمع الإسرائيلي، كما أن بناء فكرة تراكم نسيج محور الأعداء ضد الوجود المشروع لإسرائيل هو عامل مساهم في تعزيز الاصطفاف المجتمعي. لكن قد تتطور حالة التفكك مع مرور الزمن، بارتباطها بمتغيرات داخلية، من أبرزها:

1. فشل حكومة نتنياهو في إبرام صفقة وإيقاف الحرب، علمًا أن نسبة مرتفعة من الجمهور الإسرائيلي تؤيد الحرب. وهذا يعني أنها تؤيد حكومة نتنياهو، وهو يعرف أن الإسرائيليين لا يعارضونه في الحرب، حتى أولئك الذين يتظاهرون من أجل إبرام الصفقة، وينادون بوقف الحرب، فإنهم ينادون بوقفها لإتمام الصفقة وليس لوقف الحرب كاملة. والأهمية هنا في كيفية تعميق فكرة توقيف الحرب من أجل إنهائها.

2. عند إدراك هذا المجتمع أن الحرب على غزة خالية من أيّ هدف استراتيجي، وأنها مكلفة للمجتمع الإسرائيلي بشريًا واقتصاديًا، مع بقاء شريحة واسعة من المجتمع مؤمنة بأن الحرب صادقة بالتمام ويجب استمرارها.

3. زيادة الضغط الخارجي على حكومة إسرائيل لوقف الحرب، حيث تقبل شريحة به، في حين أن شريحة أخرى ترفض الخضوع له.

ما يهمنا هنا؛ هو الإشارة إلى تصاعد الاحتجاج الداخلي حول قضية الرهائن، من دون أن يبلغ مستوى تشكيل قوة ضاغطة مؤثرة على الحكومة الإسرائيلية عامة، وعلى نتنياهو خصوصا. فلم تبلغ الاحتجاجات والتظاهرات، حتى الساعة، مستوى إحداث تغيير، وتحوّل في توجُّهات الحكومة، أو الكنيست الإسرائيلي، بل لم تصل إلى نقطة إسقاط الحكومة، وتفكيك الائتلاف الذي يرأسه نتنياهو، والمكون من خمسة أحزاب يمينية، واحد علماني، وهو الليكود الذي يتزعمه نتنياهو، وأربعة متدينون متشددون وصهيونيون.

ما يمكننا ملاحظته الآن، تشكل ما يشبه دولة في الضفة الغربية، قد يحلُّو للبعض دعوتها باسم «مملكة يهودا»، يسيطر عليها المستوطنون، وحزبا الصهيونية الدينية والقوة اليهودية. في حين أن العلمانيين الذين لا يملكون قوة للتغيير، يبقون في دولة إسرائيل، التي يسميها بعضهم «دولة تل أبيب»، حيث يتجمع العلمانيون من بين المجتمع الإسرائيلي، وهذا شكل من مظاهر التفكك الاجتماعي السياسي في إسرائيل. لكنّ يبقى السؤال كيف سيتطور ومن سيتولى زمام القيادة؟ وهل حقيقة سيؤول إلى انتهاء «دولة إسرائيل» بصيغتها الصهيونية العلمانية لصالح الصهيونية الدينية السياسية؟ وكيف ستكون ردود الفعل لدى القيادات الصهيونية العالمية، التي لم تقل كلمتها الفاصلة حتى الآن، حول شكل التطور ومضمونه في المشروع الصهيوني، خصوصا ما له علاقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني؟

من التظاهرات المعارضة لنتنياهو في تل أبيب (دريفيد سيلفرمان/ Getty)

توحد خلف شعار «الحرب الوجودية»

ساهم السابع من أكتوبر في اصطفاف المجتمع الإسرائيلي خلف مقولة رئيسية واحدة هي «الحرب الوجودية»، إذ نجح نتنياهو في توحيد المجتمع ودعوته إلى الاصطفاف، لأنّ ما جرى في غلاف غزة يمكن حدوثه على الحدود الشمالية مع لبنان، وما يمكن أنْ يشكله الخطر الإيراني على الوجود الإسرائيلي، فانطلقت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة بذريعة كونها حربًا وجودية، لكنها في الأساس عملية تطهير عرقي للفلسطينيين، وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وتصفية القضية الفلسطينية بالكامل، فالفكرة الصهيونية الرئيسية هنا أن مشروعها (دولة إسرائيل) لا يستطيع التعايش مع الفلسطينيين على مساحة واحدة.

> تبلورت داخل المجتمع الإسرائيلي شريحة واسعة رافضة لأيّ حل مع الفلسطينيين

خطط نتنياهو وحرب غزة

منع قيام الدولة الفلسطينية

يزداد الاتفاق في أوساط المحللين الإسرائيليين على ان سلوك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ناجم، قبل اي شيء، عن مصلحته الشخصية والسياسية من جهة، وعلى ان هذه المصلحة منفصلة تماما عن حاجات إسرائيل في الواقع من جهة اخرى

انطوان شلحت

تشير آخر المستجدات المتعلقة بالحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، المستمرة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، وبما يمكن أن تؤول إليه في الأيام القادمة، إلى ما يلي:

1- يزداد الاتفاق في أوساط المحللين الإسرائيليين على أن سلوك رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو ناجم، قبل أي شيء، عن مصلحته الشخصية والسياسية من جهة، وعلى أن هذه المصلحة منفصلة تماماً عن حاجات إسرائيل في الواقع من جهة أخرى. وأكثر ما يدفع في اتجاه هذا الاتفاق هو موضوع صفقة التبادل، التي من شأنها أن تؤدي إلى وقف الحرب، لكنها ما زالت متعثرة، وفرصها آخذة بالتضاؤل، بسبب شروط يضعها نتنياهو فقط، آخرها ضرورة استمرار سيطرة إسرائيل على كل من معبر رفح ومحور صلاح الدين (فيلادلفي) في المنطقة الحدودية بين قطاع غزة ومصر.

2- ينسحب هذا الاتفاق على خلاصة أخرى هي أن العقبة الكبرى التي تعترض طريق صفقة التبادل كامنة في نتنياهو بالأساس، إذ إن إعلان نتنياهو شروطه ليس سوى تمهيد لإفشال الصفقة، وإلّا فلماذا يقوم بنشر شروطه عشية المفاوضات؟ وأساساً لماذا أدخل شروطاً جديدة لا علاقة لها بالصفقة، وما هدفها، إن لم يكن إحباط الصفقة؟

3- تؤكد قراءات إسرائيلية متعددة أن التوصل إلى صفقة تبادُل أسرى الآن هو «أعظم إنجاز يمكن لإسرائيل أن تحققه في هذه الحرب»، وسيتمثّل هذا الإنجاز في استعادة جميع المخطوفين. وبرأي أحد القادة العسكريين السابقين، ما من أمر «أكثر أخلاقية، وأكثر قيمة، وأكثر وطنية، من إعادة جميع الذين فشلت إسرائيل وجيشها في حمايتهم، وهم النساء والأطفال والمسنّون الذين قُتلوا واختُطفوا من منازلهم، والمعتمدون كلياً على الحماية التي يوفرها الجيش الإسرائيلي. والآن يعتمد هؤلاء على الدولة، التي ينبغي لها أن تعتبر إنقاذ مواطنيها إحدى أهم قيمها التاريخية».

4- بدأ يتراءى، عند كتابة هذه السطور، أكثر فأكثر أن نتنياهو غير معني بإنهاء الحرب، لدوافعه الخاصة فقط، ويبحث في توسعتها إلى المنطقة الشمالية مع لبنان، وشعار «الانتصار المطلق»، الذي يرفعه، ليس سوى خديعة فارغة من أي مضمون، وهدفه يتمثل في خدمة مصالح هذا الرجل، عبر إطالة أمد الحرب لضمان بقائه في سدّة الحكم. كما أن إطالة أمد الحرب تضمن لنتنياهو استمرار دعم كلٍّ من الوزيرين إيتمار بن غفير، رئيس «عوتسما يهوديت»، وبتسلئيل سموتريتش، رئيس «الصهيونية الدينية»، اللذين يريان في احتلال قطاع غزة تحقيقاً لحلمهما، ويسعيان لتحويل هذه الحرب، التي تهدف إلى تفكيك حركة حماس وتبديل حكمها واستعادة المخطوفين الإسرائيليين، إلى حرب هدفها احتلال قطاع غزة وضمّه إلى إسرائيل، وإعادة الاستيطان إلى المنطقة. وفي بعض القراءات: هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها رئيس حكومة خلال الحرب بتغيير أهدافها المُحدّدة مسبقاً من طرف الحكومة.

5- لدى استعراض القرارات المهمة التي يتعين على الحكومة الإسرائيلية اتخاذها في الوقت الحالي بمبادرة مباشرة من نتنياهو، لكنه يتهرّب منها، يُشار إلى القرارات التالية على وجه التحديد: أولاً، القرار المطلوب بشأن استعادة المخطوفين، والسعي إلى عقد صفقة تبادل، وثانياً، القرار السياسي المتعلق بـ«اليوم التالي للحرب»، الذي يحدّد أهداف إسرائيل بعد انتهاء الحرب، ومصير قطاع غزة، وثالثاً، القرار بشأن ما الذي يجب فعله في مواجهة حزب الله بالجبهة الشمالية، في الوقت الذي أصبح الجليل بأكمله مهجوراً ومحترقاً، وباتت إسرائيل تخوض قتالاً هناك على مدار عام كامل تقريباً، من دون أي حسم أو قرار أو توجّه، ورابعاً، القرار المتعلّق بقانون التجنيد، إذ يحتاج الجيش الإسرائيلي الآن إلى عشرة آلاف جندي، وبات من الواجب على الشبان اليهود الحريديم (المتشددون دينياً) أن يتجندوا. ويُضيف محللون إلى هذا ضرورة اتخاذ قرارات أخرى تتعلق باحتر الأوضاع في أراضي الضفة الغربية، التي تشهد تصعيداً، وبتدهور مكانة إسرائيل في العالم، وبالأوضاع الاقتصادية الآخذة بالتفاقم، وبقضية الإسرائيليين الذين جرى إخلاؤهم من منازلهم في منطقتي الحدود الجنوبية مع قطاع غزة والشمالية مع لبنان.

6- يسود اعتقاد بأن نتنياهو سوف يظل يماطل ويحاول إفشال التوصل إلى صفقة تبادل إلى حين الانتخابات الأميركية في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. وفي هذا الشأن تصادف مجاهرة علنية برهان نتنياهو على عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، وعندها سيعود الائتلان إلى ما يوصف بـ«العصر الذهبي من علاقاتهما»، الذي ساد خلال ولاية ترامب الرئاسية الأولى. وبموجب ما كتب أحد المحللين في صحيفة «يسرائيل هيوم»، هناك من بدأ يفرك الأيدي فرحاً في إسرائيل، ويتوقعون انتخاب ترامب رئيساً، وهؤلاء يؤمنون بأنه إذا أصبح رئيساً للولايات المتحدة، ستختفي كل مشاكل شحنات السلاح، والمشكلات الإنسانية التي تفرضها إدارة بايدن على إسرائيل.

7- كُتب الكثير حول الاستراتيجية التي يتبناها رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو حيال القضية الفلسطينية، والأراضي المحتلة منذ عام 1967، حتى قبل طوفان الأقصى، ولعل أفضل من أجمل ذلك كان الرئيس السابق لجهاز الموساد الإسرائيلي، شبتاي شفيط، الذي توفي في سبتمبر/أيلول 2023، وشغل هذا المنصب بين الأعوام 1989-1996، إذ كتب في أواخر مايو/أيار 2023 مقالاً في صحيفة معاريف، يمكن اعتباره منطلقاً لاستحضال هذه الاستراتيجية، وقد أشار فيه من بين أمور أخرى، إلى أن غاية استراتيجية نتنياهو هي منع إقامة دولة فلسطينية، ووسيلته إلى تحقيقها كانت ولا تزال تأبيد الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، والانقسام بين فتح وحماس، من أجل رعاية حكم السلطة الفلسطينية، والتعاون الأمني معها، ومعاقبة حماس على مواقفها. وانتقد إلى الخطاب الذي ألقاه نتنياهو مع بدء ولايته الثانية في رئاسة الحكومة عام 2009، وأعلن فيه تأييده لـ«حل الدولتين»، والمعروف باسم «خطاب بار إيلان 1»، فأشار إلى ما أصبح متداولاً، وهو أن هذا الخطاب كان مجرّد تعبير عن تساوق مع الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، الذي دخل إلى البيت الأبيض عام 2009، وكان «ديمقراطياً أسود ذا آراء ليبرالية، وفي زيارته الأولى إلى الشرق الأوسط، تجاوز إسرائيل وذهب إلى مصر، حيث ألقى خطاباً في جامعة القاهرة، في 4 يونيو/حزيران 2009، قال فيه إنه يؤيد حل الدولتين للشعبين لإنهاء الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وشدّد على أن الوضع الذي لا يكون فيه للشعب الفلسطيني دولة لا يُطاق، وأن تطلعات الفلسطينيين إلى الدولة والكرامة شرعية. وبرأي شفيط، فهم نتنياهو أنه سيحتاج لأن يتعايش مع أوباما لولاية واحدة على الأقل، ولا يجوز أن يتحدّاه منذ بداية ولايته، وأنه لا بُدّ من أن يجد الوسيلة المثلى لواد الموضوع، وهو ما حدث فعلاً.

تجدر الإشارة كذلك إلى اعتراف نتنياهو نفسه بما ورد في خلاصات قراءة شفيط هذه، في أول خطاب ألقاه بصفته رئيساً للمعارضة في الكنيست، لدى تصويت هذا الأخير على منح الثقة إلى الحكومة الإسرائيلية السابقة، يوم 2021/6/13، واعتبر فيه أن ثمة تحدياً ثانياً تقف هذه الحكومة أمامه ولن تفلح في اجتيازه، بحسب زعمه، هو الحؤول دون إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وذلك بعد التحدّي الأول المتمثل في إيران وملفها النووي. وأكد أن أكثر ما ينبغي أن يعني سياسة إسرائيل حيال مسألة فلسطين هو منع قيام دولة فلسطينية تهدّد دولة الاحتلال بأقدح الأخطار.

> هذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها رئيس حكومة خلال الحرب بتغيير أهدافها

ولفت إلى أن إدارة بايدن الجديدة في واشنطن شرعت في استئناف جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، وهي تطالب بتجميد الاستيطان في أراضي الضفة الغربية والقدس.

كما أنه في أواخر أغسطس/آب 2022 وبموازاة إعلان القائد السابق للجيش الإسرائيلي، غادي آيزنكوت، عن دخول المعترك السياسي، نشرت صحيفة هآرتس أنه لدى تسلّم آيزنكوت منصبه العسكري هذا في فبراير/شباط 2015 طلب منه رئيس الحكومة نتنياهو إعداد مسودة لخطة عمل استراتيجية في الساحة الفلسطينية، قام بعرضها لاحقاً أمام اجتماع خاص بحضور رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، وقادة الجيش والأجهزة الأمنية، ومجلس الأمن القومي، جاء في أول بنودها أن «سياسة الحكومة هي دولتين لشعبين». فقاطعه نتنياهو بنفي ذلك مطلقاً، وأقرّ بأن ما ورد بهذا الشأن في «خطاب بار إيلان 1» استهدف الهروب إلى الأمام من الضغوط التي مارستها الإدارة الأميركية برئاسة أوباما. وحيال ذلك أكد آيزنكوت أنه اقتبس تلك العبارة من أول بنود وثيقة بعنوان «تقدير الموقف القومي لعام 2015»، مكتوبة في مطلع ذلك العام من جانب مجلس الأمن القومي في ديوان رئاسة الحكومة، ومهورة بتوقيع رئيس هذا المجلس يوسي كوهين، الذي كان موجوداً في الاجتماع، وأقرّ بأنه كتب البند بتوجيه من نتنياهو ذاته. وما كان من هذا الأخير إلا أن طلب من كوهين جمع كل النسخ من هذه الوثيقة، التي أرسلت إلى جهات عديدة، وإبادتها عن بكرة أبيها.

ما ينبغي قوله، بنى نتنياهو سياسته الرامية إلى منع قيام دولة فلسطينية على ركيزتين: عدم الدخول في مفاوضات جوهرية مع الجانب الفلسطيني، وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة منذ 1967 من خلال توسعة الاستيطان.

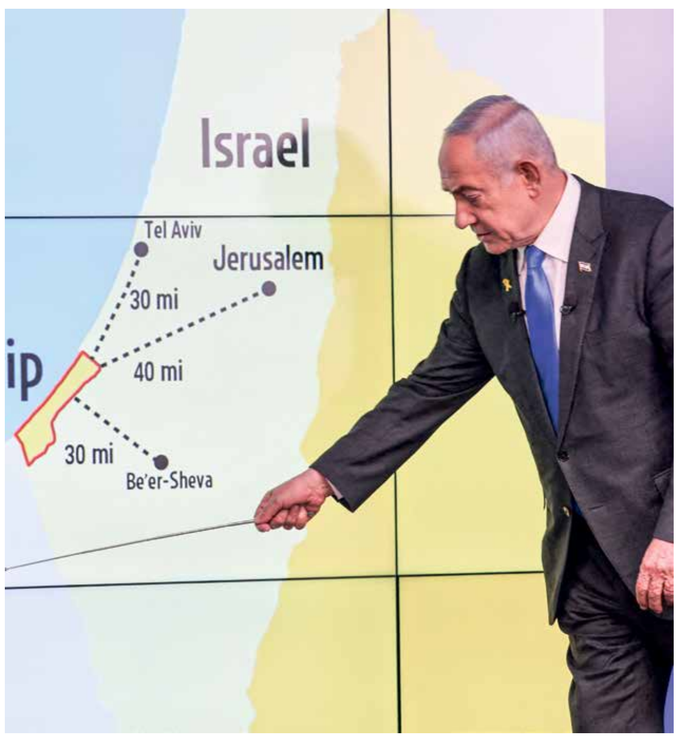

بنيامين نتنياهو خلال مؤتمر صحافي في المكتب الحكومي 4/ 9/ 2024 (جيير سلطان/فرانس برس)

فلسطين في شهر

مستشفى الشفاء بعد إعادة تأهيله (عمر القطا/فرانس برس)

البحث عن مقابر جماعية خلفها الاحتلال في مستشفى الشفاء (داود ابو كاس/الاناضول)

شهود على الموت

نور عاشور

في مساء التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني بدأ حصار مستشفى الشفاء، حينها أمر جيش الاحتلال بإخلاء المواطنين والأطباء كافة، الذين كانوا داخل المستشفى، كما أمرهم بالانتقال إلى الجنوب وإلا سيقصف المستشفى على رؤوسهم. بهذه الكلمات استهل الطبيب خالد أبو سمرة شهادته على أحداث حصار مستشفى الشفاء من قبل قوات الاحتلال الصهيوني، إذ شهد الطبيب خالد في حينها قصصا وشهادات عديدة داخل المستشفى أثناء عمله طبيبا فيها، سنعرض لكم بعضها في هذا التقرير.

رفض خالد وبعض زملائه مغادرة المستشفى بسبب حاجة المرضى لهم، ولصعوبة إجلاء مرضى كثيرين، بعضهم كان في العناية المشددة، ومنهم من بترت أطرافه ولم يعد يستطيع الحركة، كما كان في غرفة العناية المشددة أكثر من ثلاثين طفلا خدجا في حينه. فعلى الرغم من تهديدات جيش الاحتلال لم تهتز عزيمة خالد ورفاقه ولو للحظة، وبقوا إلى جانب المرضى، يحاولون مساعدتهم قدر الإمكان.

يتابع خالد حديثه قائلا: «أمرنا الجيش بالبقاء في طوابق الاستقبال السفلية فقط، وإخلاء الطوابق العلوية، كما فرض حظر تجول داخل المستشفى، بين الغرف والأقسام والأماكن، مهدداً بإطلاق النار على أي شخص يتجول فيه».

في اليوم التالي حدث ما لم يتوقعه أحد، بدأت أصوات المجنزرات والحفارات تسمع داخل المستشفى، حيث كانوا يحفرون في القبو (البدروم) بحثاً عن أي شيء من الأوهام التي أقنعوا العالم بها، مثل الأسلحة والأنفاق وغيرها من الأكاذيب التي صدقوها، في اليوم نفسه، اقتحم الجيش قسم الاستقبال، وأمر الجميع بالاستلقاء على الأرض، وبدأ بتفتيش القسم والتحقيق مع المرضى بعنف، حينها داس جنود الاحتلال بأقدامهم على الجرحى والمصابين، محاولين الضغط عليهم لأخذ أي معلومة منهم، كما شتموا الذات الإلهية، وشتموا المرضى بأقذر الشتائم، محاولين انتزاع اعترافات منهم بشأن أمور لم يفعلوها، يقول خالد عن ذلك اليوم «من صعوبة الوضع مر اليوم كأنه سنة». ثم ازداد الوضع سوءاً، الطعام والماء شحيحان جدا، إن وجدا، نتيجة ذلك توفي/ استشهد عدد من المرضى والمصابين من ذوي الحالات الصعبة بسبب الأجهزة الخارجة عن الخدمة، والكهرباء المقطوعة، والدواء غير المتوفر! أما الشهداء الذين لم نستطع دفنهم قبل الحصار، والذين منعنا الاحتلال من دفنهم لاحقا، فقد كانوا مجمعين في ساحة المستشفى، كما بدأت الديدان بالخروج من أجسامهم، وانتفخت أجسادهم وفاحت منها روائح كريهة. رغم ذلك لم يسمح جيش الاحتلال بدفنهم داخل المستشفى، بل كان يرد على الطلبات المتكررة لدفنهم بسخرية قائلاً «خليهم عندكم شموا ريحتهم»، وبعد تكرار المطالبات، وبعد عناء وانتظار طويلين سمح جيش الاحتلال بدفنهم في ساحة المستشفى الخارجية، شرط أن يدفنهم عدد محدود من الأطباء. عند هذه المرحلة تابع الطبيب خالد حديثه وهو شارد الذهن وكأنه يعيش الحدث الآن!

في السابع عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، اقترح الطبيب خالد أن يدفن الشهداء في مقابر جماعية، جزء منها للنساء والأطفال، وجزء للرجال، بغرض استغلال الوقت المسموح به، نظرا لصعوبة دفن كل هؤلاء الشهداء في قبور فردية. ثم يتابع الطبيب خالد وصف عملية دفن الشهداء تلك بصوت مليء بالأسف والغصة، فضلا عن الدموع المنهمرة من العينين قائلاً: «في أثناء الدفن وجد الأطباء المكلفون بالدفن جثثاً عديدة من دون أسماء، أي مجهولة الهوية، وجثث أخرى مجهولة الهوية الجندرية/ الجنسية، لذا اضطررنا، للأسف، للكشف عن عورات الجثث، نظرا لتشوه وجوههم، ورؤوسهم المقطوعة أو المحروقة، نتيجة الانفجارات التي تعرضوا لها، والتي منعتنا من تمييز النساء عن الرجال من دون الكشف عن كامل الجسد!». يومها دفن الأطباء، ومنهم الطبيب خالد، خمسين جثةً من أصل مئة وأربعين، نتيجة الإنهاك والتعب الذي لحق بالأطباء المكلفين بالدفن، إذ كانوا من دون طعام وماءٍ لأيام عديدةٍ، فالمحظوظ منهم من تناول حبةَ تمرٍ واحدةٍ طوال اليوم! بعد عودة الأطباء من الدفن إلى المستشفى، وفي لحظة دخولهم من باب الاستقبال، توجهت والدة أحد الشهداء إليهم، وقبّلت أيديهم وهي تبكي وتردد عبارات الشكر، سألها الأطباء عن سبب شكرها، فأجابتهم: «كثّر الله خيركم، طمأنتموني أنكم دفنتم ابني وأكرمتموه».

محاولة التعرف إلى هويات جثث المقابر الجماعية (رمزي محمود/الاناضول)

درع بشري

في التاسع عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني، أي بعد الدفن بيومين، تقدم ضابطٌ من ضباط الاحتلال نحو الطبيب خالد وطالبه بالتوقف، رغم ارتداء خالد الزي الطبي، ثمّ سأله إن كان ممرضًا فأجابه: «لا، أنا طبيب»، فسأله: «لماذا لم تذهب إلى الجنوب؟ ألم نأمركم بالتوجه إلى الجنوب؟»، ليجيبه خالد قائلا: «لأن أخي معي مصاب، ولا يستطيع الحركة، ولا أملك كرسيًا متحركاً»، ثم استطرد خالد موضحا لنا: «هذه كانت مجرد حجة، لأنني حتى لو لم يكن أخي موجودا لما غادرت المستشفى تاركاً المرضى وحدهم!»، ثمّ قال الضابط لخالد: «نحتاجك أن تأتي معنا لتساعدنا في تفتيش الطوابق العلوية للمستشفى»، فأجابه: «وظيفتي طبيب، وليس من اختصاصي مساعدتكم في التفتيش»، لكن لم يكترث الضابط لإجابة خالد وأجبره تحت تهديد السلاح بتنفيذ ما طلب، إذ قال له «إذا ما إجيت بالذوق راح تيجي بالعافية»، ثم استخدم جيش الاحتلال خالد درعاً بشرياً، وطالبوه بالدخول إلى الغرف المغلقة قبلهم، وبأن يخبرهم عما إذا كان هناك أحدٌ بداخلها. حينها قال له: «إذا كان هناك أحد، وأنت كذبت بشأنه، سنطلق النار عليك وعلى من معك». وصف خالد تلك اللحظات قائلا: «وقتها شعرت بأن كل خطوة أخطوها تقربني من أجلي، لأني إذا وجدت شخصاً فعلاً لم أكن لأخبرهم عنه، وبعدها كانوا سيكتشفون أمري، ويقتلونا معاً، لكن لم يكن أحد بالفعل داخل المستشفى..».

> داس جنود الاحتلال بأقدامهم على الجرحى والمصابين محاولين الضغط عليهم

ضحايا عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة (داود ابو الكاس/الاناضول)

جيش الاحتلال الإسرائيلي يرتكب مجزرة في المستشفى الاهلي المعمداني (علي جاد الله/ الاناضول)

مدنيون ينقلون جثث الفلسطينيين أثناء حصار مستشفى الشفاء (محمد حجار/فرانس برس)